

## التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق

أ.م.د. ابتسام علي حسين\*

أ.م.د. بدر شحدة حمدان\*\*

### المستخلص

يهدف البحث إلى قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق باستعمال السلاسل الزمنية السنوية للمدة 2004-2018 لعدد من المتغيرات النقدية والمالية (عرض النقد بالمعنى الواسع / GDP، ومعدل التراكم الرأسمالي / GDP ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / GDP) معبرة عن التطور في القطاع المالي في العراق، وقد تم اختيار هذه المدة تماشياً مع ما شهده العراق من ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي، واستعملت الدراسة المنهجين الوصفي والكمي من أجل بناء النموذج القياسي المناسب لقياس أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق، وقد تم استعمال أسلوب تحليل السلاسل الزمنية. وقد بينت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية على جذر الوحدة، وتصبح المتغيرات مستقرة بعد الفروق الأولى، وأعقب ذلك إخضاع المتغيرات لاختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون، والتي أثبتت وجود أربع متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات البحث، وقد أظهرت نتائج التكامل المشترك هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع البحث، كما توصل اختبار السببية جرانجر إلى وجود اتجاه أحادي السببية من المتغيرات المالية إلى متغير النمو الاقتصادي، وتوصل البحث إلى وجود تأثير لكل من (عرض النقد بالمعنى الواسع / GDP، ونسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص / GDP) في النمو الاقتصادي في العراق، بينما كان معدل التراكم الرأسمالي/GDP غير معنوي إحصائياً. وفي ضوء النتائج السابقة فإن البحث يوصي بما يلي: ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة عن طريق الاهتمام بمعدل التراكم الرأسمالي الذي يوجه إلى الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة تشريعية آمنة ومستقرة تساعد على التحرير المالي لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

**الكلمات الرئيسية: التطور المالي، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، عرض النقد**

\* عضو هيئة تدريسه/ الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الإدارية-بغداد  
\*\* عضو هيئة تدريسه / جامعة فلسطين

## Financial Development And Its Impact On Economic Growth In Iraq

Prof Dr: Ebtessam Aill

ebtesamch4@gmail.com

Prof Dr: Badr Shahada Hamden

bsshamdand49@gmail.com

### Abstract

The aim of the research is to measure the impact of financial development on economic growth in Iraq using the annual time series for the period 2004-2018 for a number of monetary and financial variables (money supply in the broad sense / GDP, capital accumulation rate / GDP and the ratio of credit granted to the private sector / GDP) expressing the development in the financial sector in Iraq, and this period was chosen in line with the relatively high rates of economic growth witnessed in Iraq, and the study used descriptive and quantitative approaches in order to build an appropriate standard model to measure the impact of financial development on economic growth in Iraq, and the method of time series analysis was used. The results showed that the economic variables contain the unit root, and the variables become stable after the first differences, and this was followed by subjecting the variables to the joint integration test by the Johansson method, which proved the existence of four vectors for the joint integration between the research variables, and the results of the joint integration showed that there is a long-term relationship between the variables. The subject of the research, as the causation test of Granger concluded that there is a unilateral trend of causation from the financial variables to the variable of economic growth, and the research found the existence of an effect of each of (broad-sense money supply / GDP, and the ratio of credit granted to the private sector / GDP) on economic growth in Iraq, while the rate of capital accumulation / GDP was not statistically significant. In light of the previous results, the research recommends the following: The necessity of directing domestic credit to productive investments by paying attention to the rate of capital accumulation that is directed to local investments and attracting foreign investments by providing a safe and stable legislative environment that helps financial liberalization for the purpose of increasing economic growth rates in Iraq..

**Key words: Financial Developing, Economic Growth, Common Integration, Money Supply.**

### مقدمة

يعد النمو الاقتصادي أحد المؤشرات الاقتصادية التي تسعى كافة الدول لتحقيقه، لذلك شغلت حيزاً كبيراً من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ورفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفي هذا الجانب دائماً ما يثار السؤال الرئيس الذي شغل الباحثين في مجال التنمية الاقتصادية، كيف استطاعت بعض الدول تحقيق مستويات نمو اقتصادي مرتفعة فيما عجزت دول أخرى عن تحقيق تلك المعدلات؟

وللإجابة على هذا السؤال اجتهد الاقتصاديون والباحثون لتحديد العوامل والمحددات التي تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وكان من بين هذه المحددات التطور المالي، إذ إن للنظام المالي دورا بارزا في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في مختلف الدول بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي ودرجة التصنيع، وذلك من خلال الوظائف البارزة والرئيسية التي يقوم بها النظام المالي، فهو يسهل عملية تعبئة وتجميع المدخرات وبالتالي يشكل مخزونا للموارد المالية لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويوفر المعلومات الضرورية حول مردودية المشاريع الاستثمارية والقدرة المالية للمؤسسات المقترضة، كما يسهل تبادل السلع والخدمات من خلال تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات المرتبطة بهذه المبادلات.

ونظراً للأهمية السابقة لدراسة تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، فإن الهدف الرئيس لهذا البحث هو

قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018

**أهمية البحث:** تناول هذا البحث أحد الموضوعات البارزة والمتمثلة بقياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة (2004-2018) إذ أن معرفة وتقدير مدى مساهمة التطور المالي في النمو الاقتصادي تعد غاية الأهمية لمتخذي القرار ورأس المال السياسة الاقتصادية في العراق من أجل مواجهة حالات عدم الاستقرار ومعالجة الاختلالات الاقتصادية .

**مشكلة البحث:** انطلاقاً من تزايد الاهتمام بالقطاع المالي، وتزايد حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في تطوير أسواقها المالية والمصرفية بغية رفع معدلات نمو اقتصادياتها، لذلك نرى تباين أدبيات الفكر الاقتصادي حول التطور المالي وتأثيره في النمو الاقتصادي سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على مستوى الاقتصاد الكلي ، ونظراً لأهمية القطاع المالي في تحفيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذلك سعى العراق جاهداً إلى تطوير القطاع المالي من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، وعليه يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما تأثير

التطور المالي على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2004-2018؟

### فرضيات البحث

- العرض النقد بالمعنى الواسع كنسبة من الناتج المحلي تأثيراً إيجابياً في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018.

- زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018.

- هناك علاقة طردية بين إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018 .

### أهداف البحث

1. التعرف على واقع التطور المالي والنمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة(2004-2018).

2. قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة (2004-2018).

**منهجية البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فضلاً عن المنهج القياسي في معالجة مشكلة البحث .

**اولا- الإطار النظري للبحث.**

يعد القطاع المالي والمصرفي من أبرز مصادر التمويل التي يتم من خلالها تجميع الفوائض المالية من المدخرين وتوزيعها على مختلف المجالات الاستثمارية من خلال ما يعرف بخدمات الوساطة المالية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بكفاءة النظام المالي وقدرته على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز المالي، ومن ثم أحداث التأثير المرغوب به في معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيره في إنتاجية رأس المال أو من خلال قدرته على تحويل الأرصدة المالية إلى استثمار حقيقي موجب، لذلك برزت قضية التطور المالي كونها أحد أبرز محددات رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الادخار لتحسين كفاءة الاستثمار.

**1- التطور المالي ( مفهومه ومؤشراته )**

أ. **مفهوم التطور المالي**، يعرف التطور المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تحقيق تحسن في كمية وكيفية وفعالية خدمات الوساطة المالية، وتتضمن هذه العملية تفاعل العديد من الأنشطة والمؤسسات مثل الوسطاء الماليين بين المدخرين والمستثمرين وبين المقرضين والمقترضين، إذ يشجع النظام المالي الادخار والاستثمار ويحث على توجيه الأملل للأموال المتوافرة للاستثمار (زريقات وآخرون، 2015: 6)، كما يعرف التطور المالي بأنه التحسينات المستمرة في تقديم الخدمات المالية بشكل كفؤ عبر تطور المؤسسات المالية بكافة أشكالها وأنواعها (مصارف تجارية ومتخصصة وشركات تأمين وأسواق مالية ومؤسسات مالية أخرى) (دانيا لزوفا نهوز، 2010: 231).

من ذلك يتبين أن التطور المالي يؤدي إلى زيادة الادخار وتوجيهه إلى الاستثمار عبر زيادة حجم الإيداعات وتوفير القروض للقطاع الخاص وزيادة سرعة تداول النقود، وهذا كله من شأنه تنشيط الاقتصاد عبر بوابة الاستثمار.

ب. **مؤشرات التطور المالي، هنالك** الكثير من المؤشرات التي تقيس التطور المالي وتعبّر عن دوره في النشاط المالي والاقتصادي منها (السعدي، 2010:219)، (صالح وحاتم، 2017: 213)

- مؤشر السيولة النقدية أو نسبة النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد من أهم مقاييس العمق المالي والذي يوضح تطور حجم الوساطة المالية ويمكن قياسه من خلال قسمة ( $GDP / M2$ ) إلا إن الدول المتقدمة تستخدم مقياسا أوسع نطاقا للرصيد المالي وهو ( $M4, M3$ ) والذي يدل على وجود أدوات مالية جديدة وابتكارات حديثة في الهندسة المالية .
- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو يمثل الكمية الفعلية من الأموال المرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالإجمالي النقدي ويحسب على وفق الصيغة (إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص /  $100 \times GDP$ )، وإن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الخدمات المالية وتحسن الوساطة المالية والعكس صحيح.
- نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الائتمان الذي يدل ارتفاعه على الكفاءة المصرفية في توجيه المدخرات نحو المشاريع الأكثر إنتاجية.

- نسبة أجمالي الائتمان الخاص إلى أجمالي الودائع الذي يوضح حصة المدخرات التي توجه للقطاع الخاص وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على إن اغلب المصارف تمويل القطاع الخاص مقابل انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الحكومي.
- نسبة التعامل المصرفي الذي يعكس قدرة المصارف على اجتذاب الودائع وتوجيهها لعملية التنمية والذي يقاس من خلال الصيغة (إجمالي الودائع /  $Gdp \times 100$ ).
- نسبة التمويل المصرفي والذي يحسب من خلال قسمة (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع  $\times 100$ ).
- مؤشر التوسع المالي والذي يحسب من خلال قسمة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية على القاعدة الرأسمالية وهو من المؤشرات المهمة والتي يعول عليها في زيادة الطلب الاستثماري والاستهلاكي الذي يرفع الطلب الكلي ويحفز المنتجون على زيادة الإنتاج ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.
- مؤشر التقنية المصرفية الذي يوضح كفاءة الجهاز المصرفي في مجال استخدام التقنية الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية وتطوير أعمال المدفوعات.
- مؤشر الكثافة المصرفية والذي يوضح مدى انتشار الخدمة المصرفية ويحسب من خلال قسمة عدد الفروع المصرفية إلى عدد السكان لنفس السنة.
- مؤشرات سوق الأسهم التي تعبر عن الدور المتنامي للأسواق المالية في الاقتصاد والتي تقاس من خلال نسبة الأدوات القائمة في سوق الأوراق المالية والمتمثلة بالأسهم والسندات والديون القصيرة إلى عرض النقد بالمعنى الواسع  $M2/S$ .

## 2. النمو الاقتصادي مفهومه، مصادره

### أ. مفهوم النمو الاقتصادي

- برزت تعريفات عديدة للنمو الاقتصادي منها " الارتفاع في نصيب الفرد أو نصيب عنصر العمل من حجم الناتج " (ميشيل تودارو، 2006: 175).
- كما عرف النمو الاقتصادي بأنه "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية " (رويموريس، 9: 1979)
- أما فريدمان فيرى النمو بأنه " التوسع في الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر من دون حدوث أية تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي " (سعيد الخضري، 9: 1989).
- من كل تلك التعريفات يتضح بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي والذي يشير إلى مدى تحقق الازدهار الاقتصادي المرتكز على مؤشر نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.
- ب. مصادر النمو الاقتصادي.** - تتمثل في نوعين رئيسيين هما (حمزة، 2015: 69):

- مصادر النمو المباشرة: وهي المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية والتأثير في إنتاجيتها وتتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا.
- مصادر النمو غير المباشرة: والتي ترتبط بالنظم الاقتصادية والسياسية المتوافرة في أي بلد وتتمثل بالدستور والقوانين والأنظمة، فضلا عن المؤسسات الداعمة لمسيرة النمو الاقتصادي وتأثير العادات والأعراف المتأصلة في كل مجتمع.

### 3- العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

هناك جدل واسع من الناحيتين النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إذ ترتبط التغيرات في معدل النمو الاقتصادي بتغيرات مماثلة وسببية مع تغيرات خدمات الوساطة المالية في كثير من دول العالم، وقد أكد ذلك العديد من الاقتصاديين منهم ( Schumpeter 1912 & Bagehot ) الذين أشاروا إلى الدور الفاعل لتطور وسائل الدفع والوساطة المالية في توفير التمويل الضروري لدفع وتحفيز النمو الاقتصادي ، إلا أن هناك آخرين شككوا في أهمية القطاع المالي لعملية النمو منهم ( Loryt,RobertLucass 1988 , Rioguet Valery, 2004 )، وقد استخدمت غالبية الدراسات مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي للدلالة على نمو القطاع المالي وتم إغفال المؤشرات الدالة على نمو أسواق المال التي لم يتم إدراجها إلا في السنوات القليلة الماضية، وظهر هناك تبايناً كبيراً في النتائج التي توصلت إليها الدراسات التطبيقية واختلاف كبير في تحديد اتجاهها، ( سوزان كرين وآخرون، 4،2003) وقد حاول ( Patrick,1966 ) أيجاد إجابة للتساؤل القائل هل أن العلاقة تسير من النمو المالي إلى النمو الاقتصادي أم على العكس، وكانت الإجابة أن النمو الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى التوسع في القطاع المالي وليس العكس أي إن تبعية الطلب هي التي تحفز قيادة العرض وليس العكس (القدير ، 2004 : 6) إذ إن طريقة قيادة العرض Supply-Leading Approach كانت ترى أن العلاقة السببية التي تولد النمو الاقتصادي تنجم عن جانب العرض ومن أبرز روادها ( Dee,1986: Jung,1986: Fritz,1984) ، ولتحقيق ذلك ينبغي أن تقوم الدولة بإنشاء مؤسسات مالية جديدة قادرة على تحقيق التطور المالي المؤدي إلى النمو الاقتصادي، إذ تنسجم هذه الأطروحة مع فكرة الكلاسيك التي جاء بها الاقتصادي say في أن العرض يخلق الطلب بالنسبة المكافئة له وبالتالي سيحسن ذلك من حجم الطلب على الخدمات المالية لاحقاً لذلك فأن نموذج العرض يعد القوة الدافعة لتحقيق النمو الذي سيصبح أقل أهمية بعد ذلك وتنتقل السيطرة لمنهج الطلب ( الحمداني والبطاينة ، 2012 : 8-9).

من كل ذلك يتضح أن العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تقوم على وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بكفاءة ويعمل على تشجيع الاستثمار كونه يساهم في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسات ويعمل على تلبية احتياجاتها التمويلية ويؤثر في حركة الادخار في الاقتصاد ويحسن من الرقابة ويرفع من درجة التحوط ومن توزيع المخاطر ويسرع من النمو التكنولوجي وكل هذه الأمور تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

**ثانياً. الدراسات السابقة :** يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، وسوف يتم في هذا الجزء عرض أهم هذه الدراسات:

#### 1- الدراسات العربية

أ- قاست دراسة مدياني و طلحاوي (2019) أثر سياسات التحرير المالي في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الإسلامي خلال الفترة 1990-2013، وتوصلت الدراسة إلى تدني أثر التحرير المالي في النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي .

ب- اختبرت دراسة عماني ومعزو، (2017) العلاقة التجريبية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1988-2014، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، حيث تم اعتماد حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص من قبل المصارف وحجم التداولات في سوق المال كمؤشرين للتطور المالي، أظهرت النتائج التجريبية أن زيادة في حجم القروض الموجهة من المصارف نحو القطاع الخاص بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الحقيقي بقرابة 0.4% على المدى الطويل بالمقابل، خلصت الدراسة إلى غياب الدور الفاعل لسوق الدار البيضاء المالي في النمو الاقتصادي في المغرب.

ت- ووضحت دراسة عطاونة، (2016) العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2012)، واعتمدت الدراسة على نموذج قياسي تم بناؤه بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة واشتمل النموذج على متغير الناتج المحلي الإجمالي كمثل للنمو الاقتصادي، وكذلك كل من: عرض النقد، وإجمالي الودائع، وإجمالي الائتمان، كمتغيرات مستقلة دالة على التطور المالي. واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك لتوضيح العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل، كما تم تطبيق منهجية تصحيح الخطأ (VECM) والاعتماد على نتائج أختبار لبيان السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل، وكذلك اختبار تحليل مكونات التباين واختبار دالة الاستجابة لردة الفعل لتحقيق الأهداف المنشود، وأشارت نتائج الاختبارات إلى وجود علاقة تكاملية تصف تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي، حيث تبين أن متغير إجمالي الودائع صاحب التأثير الأكبر من بين جميع متغيرات الدراسة يليه متغير عرض النقد بالمفهوم الواسع، في حين كان أثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص سلبيا في النشاط الاقتصادي. هناك علاقة سببية من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع أي تحقق نظرية قيادة العرض في الأجل الطويل

ث- وقاست دراسة (Al-Qudah,2016) العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1993-2014 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار سببية جرانجر لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العرض النقدي الضيق (M1) والعرض النقدي الواسع (M2) والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص) مع التابع معبرا عنه بالنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن متغيرات التنمية المالية لها علاقة طويلة المدى مع النمو الاقتصادي في الأردن، وأن العلاقة السببية ثنائية الاتجاه.

ج- ودرست أمنة(2016) التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث ركزت على عينة من 25 دولة نامية خلال الفترة 1989-2014، وتوصلت الدراسة إلى أن تطور القطاع المصرفي يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في هذه الدول .

ح- ودرس بوغزالة (2015) التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، وتوصلت الدراسة إلى أن مستويات أعلى من التحرير والانفتاح المالي يرفع من مستوى التطور المالي.

خ- وركز السواعي وعلاوين (2014) على التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة بلاد الشام وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين النمو الاقتصادي إلى متغير التطور المالي، وعدم حتمية تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي.

د- وركز البلبل وآخرون(2004) على الهيكل المالي لمصر وعلاقته بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج(TFP) والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1974-2002، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات المالية ذات الأساس البنكي لها تأثير سلبي على (TFP)، في حين أن المؤشرات المالية القائمة على أساس السوق لها تأثير إيجابي على (TFP) في مصر .

## 2. الدراسات الأجنبية

أ- ركز (Maposa & Muma, 2017) على العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في زيمبابوي أثناء المدة 2005-2013 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وأنموذج VAR وتوصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي طويل الأجل لسعر الفائدة في النمو الاقتصادي، ووجود علاقة إيجابية بين الأسواق المالية الفعالة والنمو الاقتصادي في زيمبابوي.

ب- وقاس (LENKA, 2015) العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الهند باستخدام نموذج تصحيح الخطأ على المدى الطويل، والعلاقة السببية قصيرة الأجل أثناء المدة 1980-2011، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تتجه من التنمية المالية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل في الهند.

ت- أما (Wang & others, 2015) فقد درسوا العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي في الصين أثناء المدة 1978-2013 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتبين من النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً للتنمية المالية في النمو الاقتصادي بشكل عام وفي نمو التعليم العالي والصناعة بشكل خاص.

**التعقيب على الدراسات السابقة:** اتفقت العديد من الدراسات في استخدام المنهج ولكنها اختلفت في طريقة التقدير واختلاف الاختبارات القياسية، كما أن أغلب الدراسات اختلفت من حيث المدة الزمنية والمنطقة، وأيضاً تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج القياسي ولكنها تختلف من حيث المدة الزمنية والاختبارات القياسية.

## ثالثاً، الدراسة القياسية

### 1. النموذج القياسي،

$$(1) \quad (GDP) = c + \beta_0(M2) + \beta_1(CS) + \beta_2(CGF) + \varepsilon \dots \dots$$

$$(2) \quad (\log GDP) = c + \beta_0 \log(M2) + \beta_1 \log(CS) + \beta_2 \log(CGF) + \varepsilon \dots \dots$$

والصيغة السابقة للنموذج هي التحويل الخطي باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لطرفي دالة المعادلة (1) (الفتلاوي، 2011: 262).

أذ إن:

(GDP): إجمالي الناتج المحلي، M2: عرض النقود الموسع كنسبة من الناتج

CS: الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج ، CGF: إجمالي التكوين الراسمالي كنسبة من الناتج

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$ : معاملات انحدار المتغيرات المستقلة  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي

2. **مصادر البيانات:** اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية في المدة 2004-2108، وتم الحصول على بيانات متغيرات النموذج القياسي من البنك الدولي، ومن الجدير بالذكر أن قصر طول السلسلة الزمنية يعود للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مر بها العراق بعد أحداث عام 2003 .

### 3. الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

جدول (1): الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

	<i>GDP</i>
M2 Person Correlation	0.613316
Sig.(1-tailed)	0.0150
CS Person Correlation	0.792344
Sig.(1-tailed)	0.0004
CGF Person Correlation	0.395370
Sig.(1-tailed)	0.1447

نلاحظ من الجدول (1) أن قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج بلغت 0.6133، والقيمة الاحتمالية 0.0150 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية معنوية بين المتغيرين.

كما بلغ معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (0.7923)، والقيمة الاحتمالية 0.0004، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قوية معنوية بين المتغيرين.

وبلغت قيمة معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج (0.395370)، والقيمة الاحتمالية 0.1447، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة طردية غير معنوية بين المتغيرين.

### 4. الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث،

جدول (2) الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث

	<i>GDP</i>	M2	CS	CGF
Mean	8.859874	32.19966	5.382789	18.36151
Median	6.402565	33.98716	5.414452	17.76680
Maximum	54.15777	44.96340	9.862536	26.90000
Minimum	-1.671287	20.24657	1.266927	9.341719
Std.Dev	13.37143	7.603271	2.966635	5.188275
Jarque-Bera	51.28502	0.731930	1.120237	0.494534
Probabilty	0.000000	0.693527	0.571141	0.780932

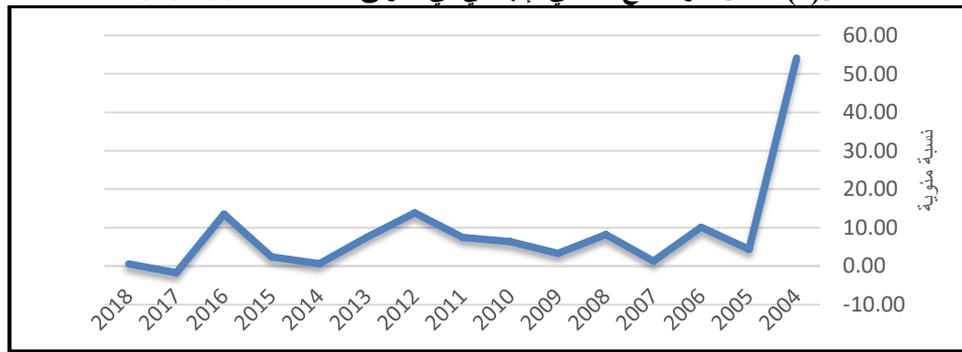
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول (2) أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بلغ (8.8%) أثناء المدة 2004-2018، وبلغ أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي (54.15%) في عام 2004.

كما بلغ أقل معدل نمو اقتصادي في العراق (-1.67%) في عام 2017، ونلاحظ أن بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تتبع توزيع طبيعي حيث بلغت قيمة اختبار (Jarque-Bera) حوالي 51.28، بمستوى معنوية 0.0000 وهي أقل من 0.05، والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لنمو الناتج

المحلي الإجمالي في العراق أثناء المدة 2004-2018

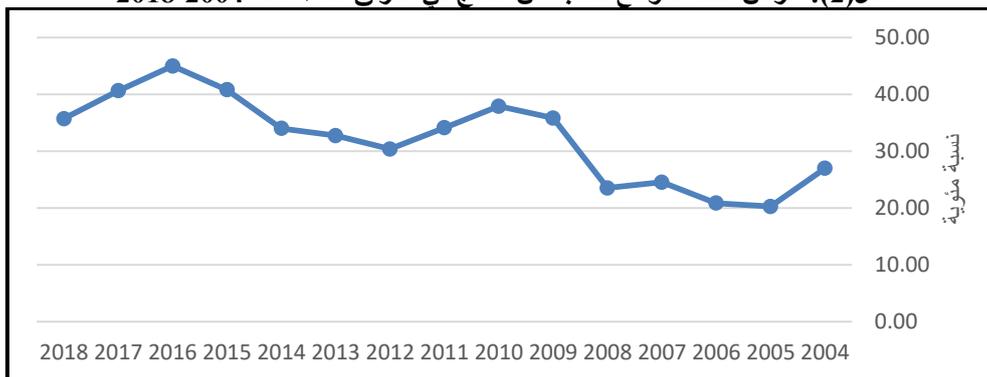
شكل(1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق أثناء المدة 2018-2004



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

وبلغ متوسط عرض النقود الموسع كنسبة من الناتج في العراق (32.19) أثناء المدة 2018-2004، وبلغت أعلى نسبة لعرض النقود الموسع كنسبة من الناتج (44.96) عام 2006. كما بلغت أقل نسبة لعرض النقود الموسع كنسبة من الناتج (20.24) عام 2005، ويتضح أن بيانات عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة اختبار (Jarque-Bera) حوالي 0.731930، بمستوى معنوية 0.693527 وهي أكبر من 0.05 والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسلة عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004.

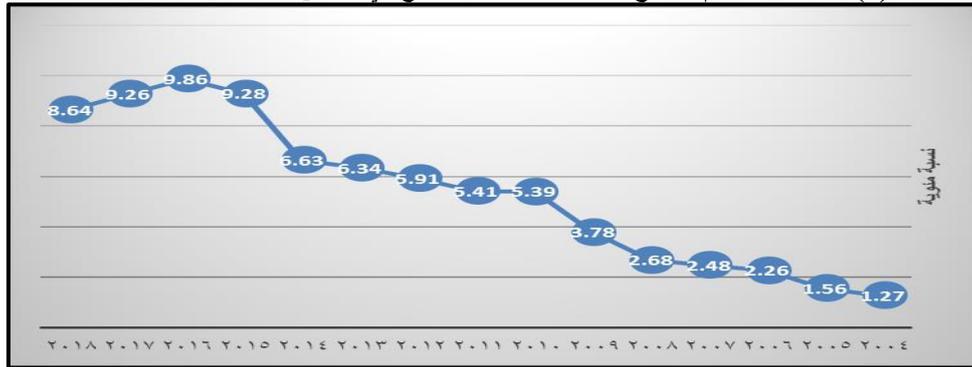
شكل(2): عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

كما نلاحظ من جدول(2) إن متوسط الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج بلغ (5.38) أثناء المدة 2018-2004، وبلغت أعلى نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (9.86) عام 2006. كما بلغت أقل نسبة للائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (1.26) عام 2004، ويتضح إن بيانات الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج لا تتبع التوزيع الطبيعي، إذ بلغت قيمة اختبار (Jarque-Bera) حوالي 1.120237، بمستوى معنوية 0.571141 وهي أكبر من 0.05. والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسلة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004.

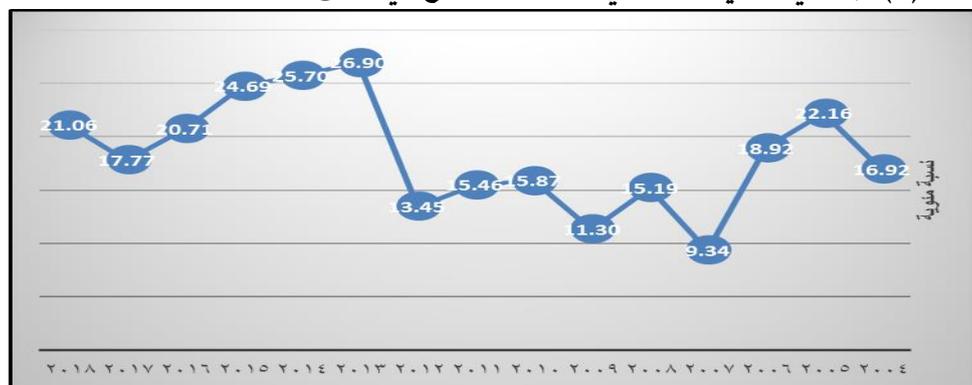
شكل(3): الانتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

كما بلغ متوسط إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج في العراق (18.36) أثناء المدة 2004-2018، وبلغت أعلى نسبة لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج (26.90) عام 2013. كما بلغت أقل نسبة لإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج (9.34) عام 2007، ويتضح ان بيانات إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج لا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة اختبار (Jarque-Bera) حوالي 0.494534، بمستوى معنوية 0.780932 وهي أكبر من 0.05. والشكل البياني الآتي يوضح التسلسل الزمني لسلسلة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004.

شكل(4): إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج في العراق أثناء المدة 2018-2004



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

**5. اختبار جذر الوحدة،** يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي-فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (Phillips Peron, PP). ويعد اختبار فيليبس بيرون (P.P) من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون

السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الآتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

يعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة  $\rho$ ، ويتم اختبار الفرضيتين الاتينين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0$$

فإذا كانت  $\lambda$  سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011: ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي-فولر (-Dickey Fuller) البسيط والموسع، وتعد الصيغة الموسعة لاختبار ديكي-فولر (Augmented Dickey Fuller) تصحيحاً للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث  $m$  تمثل طول الفجوة الزمنية،  $y_t$  تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها و  $\beta_1$  تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي و  $t$  تمثل الاتجاه الزمني،  $\Delta$  يمثل الفرق الاول للسلسلة الزمنية المدروسة،  $y_{t-1}$  تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية،  $u_t$  تمثل الحد العشوائي (Gujarati, 2004).

جدول(3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج الدراسة

Variable	(At Level Constant)			(At first difference Constants)		
	ADF	Prob	The decision	ADF	Prob	The decision
GDP	1.377-	0.5623	None - stationary	2.501-	0.0371	stationary
M2	1.285-	0.6052	None - stationary	3.827-	0.0200	stationary
CS	0.0049	0.7589	None - stationary	4.673-	0.0059	stationary
CGF	2.149-	0.2303	None - stationary	4.571-	0.0042	stationary
Variable	At Level Linear Trend			At first difference Constants Linear Trend		
	ADF	Prob	The decision	ADF	Prob	The decision
GDP	2.193-	0.4542	None - stationary	2.439-	0.0463	stationary
M2	2.989-	0.1779	None - stationary	4.455-	0.0285	stationary
CS	4.145-	0.1375	None - stationary	3.947-	0.0454	stationary
CGF	2.397-	0.3645	None - stationary	4.389-	0.0213	stationary
Variable	At Level None			At first difference Constants None		
	ADF	Prob	The decision	ADF	Prob	The decision
GDP	1.057	0.9145	None - stationary	2.170-	0.0337	stationary
M2	0.147	0.7132	None - stationary	3.093-	0.0049	stationary
CS	1.465568	0.9565	None - stationary	2.225-	0.0301	stationary
CGF	0.330-	0.5475	None - stationary	4.775-	0.0002	stationary

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتضح من الجدول (3) أن جميع متغيرات الدراسة (إجمالي الناتج المحلي، عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج)، غير ساكنة في المستوى (Level) بعد ثابت، وحد ثابت واتجاه زمني، ومن دون حد ثابت، وتحقق شرط السكون فيها بعد أخذ الفرق الأول لها، وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج متكاملة من الدرجة الأولى (CI~(1))

**6. تحليل التكامل المشترك:** عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (Integration)

– على وفق اختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، ويعد اختبار جوهانسون (Johanson) الأفضل في حالة احتواء الانموذج على أكثر من متغيرين، وذلك لإمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك (p). (Brooks, 2008:351).

**جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات نموذج البحث**

اختبار الأثر				
القيمة الاحتمالية	قيمة الاختبار	القيمة الحرجة Critical value	الفرض البديل ( $H_1$ )	فرض العدم ( $H_0$ ) عدد متجهات التكامل المشترك
0.0000	137.0340	47.85613	$r > 0$	$r = 0$
0.0000	69.72220	29.79707	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0003	28.41233	15.49471	$r > 2$	$r \leq 2$
0.0044	8.130752	3.841466	$r > 3$	$r \leq 3$
*Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
اختبار الإمكان الأعظم				
0.0000	67.31182	27.58434	$r > 0$	$r = 0$
0.0000	41.30986	21.13162	$r > 1$	$r \leq 1$
0.0050	20.28158	14.26460	$r > 2$	$r \leq 2$
0.0044	8.130752	3.841466	$r > 3$	$r \leq 3$
*Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

يتضح من الجدول (4) أن نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد المتجهات يساوي صفر معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ( $r > 0$ ) بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تقترض وجود متجه وحيد على الأكثر معنوية، وبذلك نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود أكثر من متجه تكامل وحيد. في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تقترض وجود ثلاث متجهات تكامل مشترك على الأكثر معنوية وبالتالي نقبل الفرض البديل مما يعني وجود أربع متجهات للتكامل المشترك. أما اختبار القيمة العظمى فجاءت نتائجه تدعم نتائج اختبار الأثر حيث كانت نتيجة اختبار القيمة العظمى للفرض العدمي ( $r \leq 3$ ) الذي يفترض وجود ثلاث متجهات على الأكثر معنوية عند مستوى دلالة 5%، مما يعني وجود أربع للتكامل المشترك.

مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج) والمتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018.

**رابعا، نتائج اختبار العلاقة السببية لنموذج البحث:** بعد تحقق اختبار السكون واختبار

التكامل المشترك، وقبل البدء في تقدير الانموذج القياسي يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (عرض النقد الموسع كنسبة من الناتج، الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج وإجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج)، والمتغير التابع المتمثل في (النمو الاقتصادي)، ويوجد لسببية ثلاث حالات هي: اتجاه السببية الأحادي بين سلسلتين، أي أن التغير في سلسلة يسبب تغير في سلسلة أخرى، واتجاه المتبادلة بين السلسلتين، أي أن التغير في السلسلة الأولى

يسبب تغير في السلسلة الثانية، والتغير في السلسلة الثانية يسبب التغير في السلسلة الأولى، أما الاتجاه الأخير فهو استقلالية السلسلتين أي أن المتغير في سلسلة لا يسبب تغير في سلسلة أخرى، ويتم قبول الفرض الصفري بعدم وجود علاقة سببية إذا كان مستوى دلالة F المحسوبة أكبر من 5%، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي (Shan & Wilson, 2001):

$$F = \frac{(RSS_r - RSS_{ur})/q}{RSS_{ur}/(n - m)}$$

حيث:  $RSS$  مجموع مربعات بواقي الانحدار،  $r$  الانحدار المقيد،  $ur$  الانحدار غير المقيدة،  $q$  عدد القيود،  $n$  عدد المشاهدات،  $m$  عدد المعلمات في النموذج الكامل، ويتم تحديد وجود علاقة سببية بين المتغيرين إذا كانت مستوى الدلالة عند قيمة F-Statistic أقل من 5%. والجدول الآتي يوضح اختبار (Granger Causality Tests):

جدول (5): اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob	Result
→ M2 GDP	3.91085	0.0654	Accept causal relationship
→ GDP M2	2.71702	0.1258	Do not accept
→ CS GDP	2.48559	0.1447	Do not accept
→ GDPCS	7.63889	0.0140	Accept causal relationship
→ CGFGDP	1.17882	0.3559	Do not accept
→ GDPCGF	3.32886	0.0887	Do not accept

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول (5) أن العلاقة بين عرض النقد كنسبة من الناتج وبين النمو الاقتصادي أحادية الاتجاه تتجه من عرض النقد كنسبة من الناتج إلى النمو الاقتصادي في العراق، أما العلاقة بين الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي أحادية الاتجاه من النمو الاقتصادي إلى الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج وعدم وجود علاقة بين إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي في العراق.

**خامساً، تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث.** في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك والسببية السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (6): نتائج تقدير معاملات الانحدار في نموذج البحث

variable	coefficient	S.E	t-statistics	P.value
C	28.14141	1.670663	16.84446	0.0000
log M2	-1.066704	0.492159	-2.167397	0.0530
log CS	1.174283	0.190163	6.175144	0.0001
log CGF	-0.217633	0.218143	-0.997659	0.3399
(ajd $R^2$ : 0.85)( $R^2$ : 0.88)				
Prob: 0.00002027.71436F-statistic:				
1.107244 Durbin-Watson stat				

**سادساً، التأكد من جودة وصحة النموذج القياسي.** لقد تم التحقق من الشروط الإحصائية لطريقة (OLS) وذلك على النحو الآتي (عطية، 2005، ص 265):

**1. معامل التحديد المتعدد ( $R^2$ ):** يشير معامل التحديد المتعدد إلى النسبة التي يمكن تفسيرها من التغير الكلي في المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة المدرجة في دالة الانحدار المتعدد، وتتراوح قيمته

بين الصفر والواحد، كلما كانت النسبة عالية يتمتع النموذج بجودة توفيق عالية، كما أنه يتمتع بمقدر تفسيرية عالية، فإذا كان مساوي واحداً فإن هذا يعني أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة وأن جودة التوفيق عند حدها الأقصى. ونلاحظ من خلال تقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أن قيمة  $R^2$  بلغت 85% وهذا يدل على جودة النموذج إحصائياً. كما أن اختبار F-statistic بلغ 27.71 وقيمة احتمالية 0.00002، وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

## 2- اختبار التوزيع الطبيعي: Histogram Normality test، وذلك من خلال اختبار

(Jarque- Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواحي، وداوود، 2013). ومن خلال تقدير القيمة الاحتمالية للنموذج (0.647)، وهذا يعني أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي. انظر الملاحق ص(21).

## 3- الارتباط الذاتي أو استقلال البواقي، وذلك باستخدام اختبار دورين واستون (DW)، حيث يعد

أكثر الاختبارات شيوعاً وسهولة والأكثر دقة ولمعرفة الاختبار يتطلب صياغة الفرضيات التالية (الفتلاوي، وآخرون، 2011، ص:149):

$$\text{Null Hypotheses} \quad H_0 = \rho = 0$$

$$\text{Alternative Hypotheses} \quad H_0 = \rho = 0 \quad |$$

وبلغت قيمة (DW) = 1.07 ، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر. كما تم استخدام اختبار (Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test) للتحقق من الارتباط الذاتي، وأشارت نتائج اختبار LM Test أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمة الاختبار 0.0832 وهي أكبر من 0.05 بالتالي الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، انظر الملحق 1 ص(25)

## 4- واختبار تجانس التباين، حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين،

أعتمد الباحثان على اختبار ARCH الذي يستند إلى العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (محمد، 2011، ص115). حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار (ARCH) = 0.669، أي أنها أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين في الانموذج القياسي المقدر. انظر الملاحق ص(25).

## 5- أما مشكلة الازدواج الخطي، وذلك من خلال اختبار معامل تضخم التباين ( Variance )

Inflation Factor: VIF، حيث إذا كانت قيمة الاختبار أقل من 10 فهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (صافي، 2015، ص221)، وكانت قيمة الاختبار أقل من 5، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي في النموذج القياسي المقدر. انظر الملاحق ص(25).

بعد التأكد من صحة النموذج إحصائياً يمكن تعميم النتائج القياسية للنموذج وتحليلها

## سابعا، التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي نلاحظ من خلال الجدول (6) أن قيمة

معامل التحديد المعدل للنموذج بلغت (0.85)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (85%) من التغير الحاصل في نمو الناتج المحلي الحقيقي، وأن ما نسبته (15%) يعود لمتغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج القياسي.

كما بلغ معامل مرونة عرض النقد الموسع نسبة إلى الناتج (-1.066)، وبمستوى معنوية (0.0530)، وهذا يعني أن زيادة عرض النقد الموسع في العراق بنسبة 100% سيؤدي لانخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 106.6%، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة العرض للنقدي تؤدي إلى التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الأمر الذي ينعكس سلبيًا على النمو الاقتصادي.

وبلغ معامل مرونة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج (1.174) وبمستوى دلالة (0.0001)، وهذا يدل على أن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج بنسبة 100% سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 117.4% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الائتمان المقدم للقطاع الخاص سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار الأمر الذي ينعكس على النمو الاقتصادي ايجابياً.

أما معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج فقد بلغ (-0.2176)، وبمستوى معنوية (0.3399) وهذا يعني أنه غير معنوي، وهذا يدل على أن إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج لا يؤثر على النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018.

## الاستنتاجات والتوصيات

هدف البحث إلى قياس تأثير التطور المالي في النمو الاقتصادي في العراق أثناء المدة 2004-2018. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها ما يأتي:

1. أظهرت نتائج العلاقة السببية أن النمو الاقتصادي لا يسبب في (المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي، إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج). ولكنه يسبب في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في العراق خلال أثناء المدة 2004-2018 .
2. بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2$  (0.85)، وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من الناتج) يفسر ما نسبته 85% من التغير الحاصل في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) في العراق أثناء المدة 2004-2018، وما نسبته 15% تعود لمنحنيات لم تدرج في النموذج.
3. بلغ معامل مرونة المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي (-1.066)، ومستوى معنوية (0.0530)، وهذا يعني أن زيادة المعروض النقدي الموسع كنسبة من الناتج المحلي بوحدة واحدة سيؤدي لانخفاض النمو الاقتصادي في العراق 1.06%.
4. بلغ معامل مرونة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (1.174)، ومستوى معنوية (0.0001) وهي أقل من 5%، وهذا يعني أن زيادة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة سيؤدي لزيادة النمو الاقتصادي في العراق 1.17%.
5. بلغ معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (-0.2176)، ومستوى معنوية (0.3399) وهي أكبر من 5%، وهذا يعني عدم معنوية معامل مرونة إجمالي التكوين الرأسمالي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

## التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:
- 1- ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة عن طريق الاهتمام بمعدل التراكم الرأسمالي الذي يوجه إلى الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية عبر توفير بيئة تشريعية آمنة ومستقرة تساعد على التحرير المالي لغرض زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.
  - 2- ينبغي على الدولة العراقية القيام برسم سياسات اقتصادية ناجعة تحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي والمالي والسيطرة على معدلات التضخم وأجراء المزيد من السياسات الإصلاحية المؤسساتية لزيادة فاعلية القطاع المالي والمصرفي والقيام بتقييم دوري لتلك الإجراءات للوقوف على مدى كفاءة الإصلاحات والتحسب لأي تغيرات مفاجئة واخذ الاحتياطات اللازمة لتفاديها.
  - 3- المزيد من الاهتمام بتوفير القروض للقطاع الخاص للمساهمة بالنشاط الاستثماري الذي يخلق أنتاج حقيقي، دون التعرض للآثار السلبية للاستثمار غير المباشر المتمثل في المضاربة بالأسهم والسندات والعقارات وغيرها من الأصول الرأسمالية التي تحول من دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.
  - 4- ينبغي على المصارف التمييز بين زيادة في الائتمان تستوعب في الاستهلاك مباشرة أو عبر خفض الادخار لمستلمي القروض في مقابل الإقراض لرفع الاستثمار، إذ توجد فسحة لزيادة حقيقية في الطلب الكلي يستجيب لها العرض فيزداد الدخل الحقيقي ومن ثم الادخار.
  - 5- هناك فرصة للسياسات النقدية والائتمانية لتسريع الائتمان من خلال تنمية الودائع المصرفية وتحرير أسعار الفائدة، إذ أن التحرير المالي والضبط المالي عناصر أساسية في التطور المالي لان فاعلية المصارف في تحقيق التطور أكثر من فاعلية الأسواق المالية نظرا لمحدوديتها ومحدودية التعامل فيها في العراق ويتم ذلك من خلال إزالة العوائق البنوية لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يراد للقطاع المالي الإسهام فيه .

## المصادر:

### أولا- المصادر العربية:

- 1- أمّنة، بن دحمان، (2016). التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية باستخدام البدائل لعينة من 25 دولة خلال الفترة 1989-2014، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 2- بوغزالة، محمد، (2015). التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، الجزائر.
- 3- جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز، (2010). اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني وآخرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- 4- حسن كريم حمزة، (2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد 9، العدد 32.
- 5- حمزة، حسن، (2011). العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان، الأردن. 12.

- 6- خالد بن حمد عبد الله القدير(2004)، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 205.
- 7- داوود، حسام، السواعي، خالد (2013). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7، دار المسيرة، عمان، الأردن
- 8- روب موريس، (1979). النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ترجمة هشام متولي، ط2 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت.
- 9- زياد محمد زريقات وآخرون،(2015). تأثير تطوير النظام المالي على النمو الاقتصادي في العراق (1980-2009) ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 35 ، العدد 15.
- 10- سعيد الخضري،(1989). الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 11- السواعي، خالد وعلاوين، محمد، (2014). التطور المالي والنمو الاقتصادي حالة بلاد الشام، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد الرابع والعشرون، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت.
- 12- سوزان كرين وآخرون، (2003). تطوير القطاع المالي في بلدان شمال أفريقيا والشرق الاوسط، أوراق صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2003 .
- 13- شيخة، محمد، (2011). طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد.
- 14- شيرين الحمداني وعبد الكريم البطاينة،(2012). العلاقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30.
- 15- صافي، سمير(2015). مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.
- 16- صبحي حسون السعدي،(2015). مؤشرات قياس العمق المالي، دراسة تحليلية في عينة من الدول المختارة للمدة 1980-2008، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 198 ، المجلد 23 .
- 17- العطوانة، لانا، (2016). العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1980-2010)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة مؤتة، الأردن.
- 18- عطية، عبد القادر(2005). الحديث في الاقتصاد القياسي-بين النظرية والتطبيق، السعودية.
- 19- عماني، لمياء ومعزو، محمد، (2017). قياس تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المغرب-دراسة تجريبية باعتماد نموذج ARDL للفترة (1988-2014)، مجلة جامعة (Univ-Ouargla)، العدد 17.
- 20- الفتلاوي، كامل، والزبيدي، حسن(2011). القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- 21- لورنس يحيى صالح، غفران حاتم،(2017). النمو الاقتصادي في سياق التطور المالي في العراق للمدة 1990-2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 53.
- 22- مديان، محمد وظلحاوي، فاطمة الزهراء، (2019). أثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول منظمة التعاون الإسلامي، من خلال الربط التالي:  
<http://dsr.alistiqlal.edu.ps/file/files/182.pdf>

23- ميشيل تودارو، (2006). التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمد حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض.

## ثانياً- المصادر الأجنبية:

- 1- Al-Qudah, Ali, (2015). Financial Development and Economic Growth of Jordan, search Journal of Finance and Accounting, Research Journal of Finance and Accounting [www.iiste.org](http://www.iiste.org) ISSN 2222-1697 (Paper) ISSN 2222-2847 (Online) Vol.7, No.6.
- 2- MAPOSA, LIFA& Muma, Francis, (2017). The Impact of Financial Development on Economic Growth in Zimbabwe: Comparative Analysis of Stock Markets and Commercial Banks, Open Access Library Journal, Volume 4, e3808, ISSN Online: 2333-9721
- 3- WANG, YAN & LI, XIAOYU & A. ABDOU, HUSSEIN & G. NTIM, COLLINS, (2015). Financial development and economic growth in China, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 3.

## الملاحق

### ملحق (1) نتائج اختبارات جودة النموذج

Variance Inflation Factors				نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	
Variance Inflation Factors Date: 11/18/19 Time: 11:16 Sample: 2004 2018 Included observations: 15					
Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF	Mean	Std. Dev.
C	2.791114	806.0355	NA	1.51e-15	0.202018
LOG(M2)	0.242221	833.7291	4.089897	0.012585	0.094911
LOG(CS)	0.036162	27.93120	4.423817	0.309049	1.836296
LOG(CGF)	0.047586	114.3523	1.168703	-0.321852	0.870355
				0.647150	
نتائج اختبار LM Test				نتائج اختبار Arch	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				Heteroskedasticity Test: ARCH	
F-statistic	2.231846	Prob. F(2,9)	0.1632	F-statistic	0.158248 Prob. F(1,12) 0.6978
Obs*R-squared	4.973032	Prob. Chi-Square(2)	0.0832	Obs*R-squared	0.182220 Prob. Chi-Square(1) 0.6695